# دور منظمات العمل المدني في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً في الاردن

شهدت الدول العربية اهتماماً كبيراً بالنهوض بواقع المرأة وتكريس قدرتها على ممارسة حقوقها كافة، كما خطى خطوات نوعية على صعيد تفعيل مشاركتها في الحياة العامة وتم تبني العديد من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية لتبني أهمية دور المرأة ومشاركتها في خطط البرامج التنموية في المجالات المختلفة وتنفيذها. فتمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق دخل مستقل لها، يعود بالأثر الكبير على دعم الوضع الاجتماعي للمرأة داخل البيت، وفي المجتمع مما يدعم مساهمتها في رخاء الأسرة، ويجعلها أقل تبعية واعتماداً على غيرها، وبالتالي يزيد من مشاركتها في المجتمع ومن قدرتها على صنع القرار، سواء أكان ذلك داخل المنزل أم خارجه. أن المتابع لشؤون المرأة يجد أن هناك جهوداً متعاقبة لتعزيز دورها ومشاركتها الاقتصادية الفاعلة سواء بتعديل التشريعات او توقيع الاتفاقيات للقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة او وضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها تعزيز دور المرأة ورفع قدرتها وتطويرها وإدماجها في سوق العمل، وأن النظرة العالمية للتنمية الاقتصادية تكمن في خطة مستقبلية باستثمار، وتطوير ونمو الموارد الطبيعية والصناعات المحلية. ويأتي تعزيز دور المرأة العربية وتقدمها في مختلف المجالات من خلال الوقاية والحماية والتمكين حيث العمل على ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في رسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي . كما وتعمل الدول على دعم وتمكين مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية الشاملة لتحقيق العدالة والمشاركة والمساواة، باعتبارها شريكاً كفؤاً للرجل و أن حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف الى دور منظمات العمل المدني في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً في الاردن و الى السياسات الاجتماعية والتشريعات والقوانين التي سارعت من دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمرأة بحيث يتم استعراض مؤسسات المجتمع المدني و دورها في تمكين المرأة و التعرف على الاستراتيجيات التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني للمساهمة في بناء امرأة قيادية فاعلة، ومدى تعبير برامج منظمات المجتمع المدني عن احتياجات المرأة، والتعرف على المعيقات التي تواجه المجتمع المدني في بناء امرأة قيادية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة هذا المنهج لموضوع الدراسة، ويعتبر الجانب الميداني سواء من خلال (المقابلات والمجموعات المركزة ودراسة الحالة) لتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانه وتوزيعها على المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاعاقة والتأهيل المجتمعي.

وأظهرت النتائج وجود دور كبير وفعال لمنظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة سواء على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والقانوني وذلك من خلال اجراء التعديلات والتشريعات واستحداث قوانين وأنظمة تمكن المرأة وذلك من خلال تظافر جهود منظمات المجتمع المدني ففي جوانب تمكين المرأة اجتماعياً فقد شملت مجالات التعليم والصحة والصحة الإنجابية والعنف ضد المرأة والبيئة والتغير المناخي اضافة الى المرأة ذات الاعاقة والمرأة الكبيرة بالعمر ، أما تمكين المرأة اقتصادياً فشملت المرأة العاملة،والمرأة العاملة بالمنزل، والمرأة الفقيرة والمرأة المعيلة للأسرة، أما تمكين المرأة قانونياً فشملت التعديلات والتشريعات التي تخدم المرأة كاستحداث قانون العمل للمرأة وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العنف الأسري. وأوصت الدراسة باستمرار تظافر الجهود وتكاثف منظمات المجتمع المدني الاردني لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً.